سلسلة
مواضيع الساعة
REMALD
المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية

1999-2019 : عشرون سنة من الإصلاحات السياسية والقانونية والمؤسساتية في عهد جلالة الملك محمد السادس

أعمال الندوة التي نظمتها المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية
بتعاون مع مؤسسة هانس سايدل الألمانية
يومي 8 و9 يوليوز 2019 بمراكش

109
2020
المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية شريك LexisNexis

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

منشورات المجلة
المغربية للإدارة المحلية والتنمية
سلسلة «مواضيع الساعة»
109

2019-1999 : عشرون سنة من الإصلاحات السياسية والقانونية والمؤسساتية في عهد جلالة الملك محمد السادس

أعمال الندوة التي نظمتها المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية
بتعاون مع مؤسسة هانس سايدل الألمانية
يومي 8 و9 يوليوز 2019 بمراكش

طبع بمساهمة مؤسسة هانس سايدل الألمانية

الطبعة الأولى، 2020

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تطوّر قضيّة الصّحراء المغربية
على ضوء الجهود الدّبلوماسية والتّنموية

د. إدريس لكريني
مدير مختبر الدراسات الدولية حول تدبير الأزمات
كلية الحقوق، جامعة القاضي عياض، مراكش

على امتداد العقدين الأخيرين، شهد ملفّ قضيّة الصحراء المغربية تطورات ملحوظة، على المستويين الداخلي والخارجي، ما أتاح مواجهة وإفشال الكثير من التحركات والطروحات التي قادها الخصوم.

إن دعم كثير من الدول لموقف المغرب، وسير مجلس الأمن باعتباره المسؤول الرئيسي عن حفظ السلم والأمن الدوليين على نهج تثمين جهود المغرب، وبخاصة بعد طرح مشروع الحكم الذاتي، لم يكن صدفة، بل هو نتاج طبيعي لعدالة الموقف المغربي وواقعيته، وحصيلة موضوعية لمبادرات وازنة، قادها سواء على المستوى الداخلي، بالسعي إلى ترسيخ الديمقراطية المحلية وتعزيز الخيار الجهوي، وبلورة مبادرات تنموية واعدة تستحضر الإنسان والمجال. أو على المستوى الخارجي، من خلال الحرص على إرساء دبلوماسية استراتيجية ودينامية ومبادرة تواكب التحولات الجارية، وتستحضر في عمقها المرافعة القانونية، وتتجاوز ردّ الفعل إلى المبادرة والاستباقية، مع مواكبة عدد من قنوات الدبلوماسية لهذه الجهود.

أولا: مشروع الحكم الذاتي: السّياق والأهمية

جاء طرح المشروع من قبل المغرب في مرحلة يطبعها الجمود والتأزّم، بعد ازدياد المخاوف من انهيار اتفاقيات وقف إطلاق النار، في أعقاب استقالة المبعوث الأممي «جيمس بيكر». وبعد أن

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أقرت الأمم المتحدة نفسها بأن السبل المجرّبة سابقا، لم تفرز حلولا، ولم تعد لها أهمية أو راهنية، سواء تعلّق الأمر منها بمطلب تقرير المصير في شكله التقليدي أو خيار الاستفتاء.

استقرّ استخدام الحكم الذاتي في العقود الأخيرة، للإشارة إلى الأقاليم التي تحظى بقدر من الاستقلال الذاتي، مع الخضوع في عدد من الصلاحيات إلى سيادة الدولة المركزية، وبخاصة على مستوى تدبير الشؤون العسكرية والسياسة الخارجية، وهو نظام يستمدّ مقوماته من القانون الدستوري، اعتمدته العديد من الدول، عبر منحها استقلالا لممارسة مجموعة من الصلاحيات في إطار لامركزية سياسية، تنبني على تقاسم السّلط (التشريعية والقضائية والتشريعية)، تحت إشراف السلطة المركزية.

يجسّد الحكم الذاتي حلّا توفيقيا بين مطالب الاستقلال من جهة ومطالب فرض السيادة الكاملة. وهو وإن كانت له مجموعة من المقومات والشروط المتعارف عليها عالميا، فإن تطبيقاته تتّخذ أشكالا متباينة تبعا لخصوصيات الدول ولدوافع اعتماده (1).

تحفل الممارسة الدولية بتجارب مختلفة رائدة في هذا الشأن، سواء داخل الدول البسيطة كفرنسا وإسبانيا.. أو المركّبة كبريطانيا وألمانيا، والتي أثبتت نجاعتها على مستوى تدبير العديد من الصراعات الإقليمية أو العرقية المزمنة وفي دعم جهود التنمية وتجاوز الفوارق والتباينات بين مختلف مناطق الدّولة في هذا الشأن، وفي المحافظة على وحدة الدولة وأسسها.

تنطوي المبادرة على أهمية كبرى، لكونها تحترم أهداف الألفية ذات الصلة بحشد التمويل الداخلي من أجل التنمية الانسانية (المادة 13)، وتوفّر الإطار المؤسساتي لعقلنة وحكامة الثروات خدمة للساكنة وتنمية منطقتها (المادة 26 من المشروع)..

يقدّم المشروع حلّا واقعيا، يأخذ بعين الاعتبار ما تحقّق على الأرض على امتداد أكثر من أربعة عقود، كما يشكل مدخلا استراتيجيا للمساهمة في استقرار المنطقة في مواجهة عدد من المخاطر العابرة للحدود، بالنظر إلى أن مناطق التّوتر والأزمات، عادة ما تستقطب الجماعات المسلحة، ونشاط شبكات الهجرة السرية والتهريب.

إن تنامي التهديدات في منطقة الشمال الإفريقي، تتطلب وجود دول قوية وموحّدة قادرة على مواجهة التحديات الكبرى التي تواجه القارة الإفريقية برمّتها، والسلم والأمن الدوليين بشكل عام،

(1) Driss Lagrini, « Human And Democratic Dimensions Of The Self-rule Project », *in Moroccan Yearbook Of Strategy And International Relations*, CMIESI, L'Harmattan, Paris, 2013, p. 259.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وتزداد أهمية هذا الخيار إذا استحضرنا الكلفة الضخمة للانفصال على السلم والأمن الإقليميين والدوليين، وهو ما تجسده التجربة المريرة لانفصال جنوب السودان والتي ترتبت عنها دولة هشّة.

إن تكلفة هذا الانفصال كانت خطيرة، فتداعيات هذا الأخير لم تتوقف على الداخل السوداني من حيث تفتيت سيادة هذا البلد العربي وإضعافه.. وتنامي المعضلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في الجنوب، ممّا يفنّد المزاعم التي تربط الانفصال بالاستقرار والتنمية والديمقراطية.. بل تجاوزتها إلى تداعيات أمنية إقليمية ودولية مختلفة.

فمنذ الإعلان عن استقلال جنوب السودان عام 2011، وبعد حرب أهلية طاحنة وفي أعقاب اتفاقية «نيفاشا» للسلام لعام 2005، دخل هذا الإقليم «الفتي» في صراعات داخلية أدّت إلى حرب أهلية، قتل وشرّد خلالها الآلاف من الأشخاص، ووصلت فيها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية إلى مستوى خطير من الانهيار، انخفضت معه قيمة العملة وانتشر التضخم والفقر والبطالة، بل وصل الأمر إلى حد انتشار المجاعة في إقليم يحتضن خيرات وإمكانيات بشرية وطبيعية هامة (2)، وهو ما دفع الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة كمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف).. إلى إطلاق تحذيرات ودعوات لطلب المساعدة الإنسانية في هذا الخصوص..

يرتكز مشروع الحكم الذاتي في مجمله على التفاوض، وهو يتيح تدبير الشأن العام بواسطة نخب ومؤسسات محليين، عبر استثمار الإمكانيات المحلية، خدمة للساكنة، ما يجعل منه أحد تجليات تقرير المصير..

إن العديد من المبادئ التي أقرّها القانون الدولي من قبيل عدم التدخل في الشؤون الداخلية والمساواة في السيادة..، تطورت ولم تعد بالقداسة والصرامة التي كانت عليها سابقا، تحت وقع العولمة والتطوّر التكنولوجي، والتحولات المتسارعة التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة، من حيث تشابك العلاقات بين الدول وتنامي الاعتماد المتبادل بين الدول، وتراجع البعد الإديولوجي في العلاقات الدولية على حساب المصالح الاقتصادية.

يدعم القانون الدولي وحدة الدول، وأخذا بعين الاعتبار بأن المبالغة والانحراف في توظيف هذا المبدأ سيخلق حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار الدوليين، وبخاصة وأن الكثير من دول

(2) لمزيد من التفاصيل، يراجع في هذا الخصوص، سليمان حسين كشيب حسين، حق تقرير مصير جنوب السودان على ضوء قواعد القانون الدولي العام، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق سلا، السنة الجامعية 2016-2017.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

العالم تحتضن مجموعات إثنية وعرقية ودينية وثقافية مختلفة تتعايش داخل المجتمع، فقد دان مجلس الأمن محاولة الانفصال في إقليم «كاطانغا» الغنيّ بثرواته المعدنية خلال سنوات الستينيات من القرن المنصرم.

وجدير بالذكر أن الانفصال هو مظهر من مظاهر متعدّدة لممارسة حق تقرير المصير، لأن هناك سبلا أخرى تجد أساسها في القانون الدولي، بإمكانها تحقيق أهداف وغايات هذا المبدأ كنظام الحكم الذاتي.

لقي المشروع ترحيبا داخليا، وسمح بعودة الكثير من النخب الصحراوية إلى أرض الوطن، اقتناعا بأهميته، كما لقي استحسانا دوليا واسعا، وهو ما عكسته مواقف الأمم المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وإسبانيا، بما يؤكّد الوعي العالمي المتزايد بضرورة المحافظة على سيادة الدول، ورفض التوجهات الانفصالية في العالم.. وهي المواقف التي بدت واضحة، في أعقاب الرفض الدولي القاطع للتوجّهات الانفصالية في إقليمي «كاتالونيا» بإسبانيا و«كردستان» في العراق..

ثانيا: تطوّر الدبلوماسية المغربية: البعد الاقتصادي وتنويع الشركاء

ترتبط السياسة الخارجية بالسلوكات والتدابير والبرامج التي تتخذها الدول على سبيل تحقيق أهدافها في النظام الدولي، فهي تنحو إلى خلق قدر من التوازن بين التزامات الدولة وامتلاك مختلف عناصر القوة التي تسمح لها بتحقيق أهدافها وأولوياتها على المستوى الخارجي..

ويربطها البعض بكل السلوكيات السياسية الهادفة والناجمة عن عملية التفاعل المتعلقة بعملية صنع القرار الخارجي للوحدة الدولية، فالسلوك السياسي الخارجي لأية وحدة دولية هو عبارة عن حدث أو فعل ملموس تقوم به هذه الوحدة الدولية بصورة مقصودة وهادفة للتعبير عن توجهاتها في البيئة الخارجية (3)، فيما يعرفها البعض الآخر بكونها عبارة عن برنامج عمل للتحرك الخارجي، يتضمن تحديدا للأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، والمصالح التي تحرص على تأمينها وصيانتها، والوسائل والإجراءات التي تراها ملائمة لذلك، وفقا لما تعتنقه من مبادئ ومعتقدات، ويضيف نفس الباحث أن رسم السياسة الخارجية، تبدأ ببيان الأهداف التي تسعى الدولة إلى بلوغها وفق ما تؤمن به من معتقدات، وتنتهي بتحديد الوسائل والإجراءات الكفيلة بتحقيق تلك

(3) زايد عبيد الله مصباح، الدبلوماسية، دار الجيل، بيروت/ دار الرواد، ليبيا، الطبعة الأولى، 1999، ص. 31.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الأهداف، وتعتمد هذه العملية على عنصرين رئيسيين: المعلومات المتعلقة برسم السياسة الخارجية وصانعو تلك السياسة (4).

وتتلخّص آليات تنفيذ السياسة الخارجية في السبل الدبلوماسية وتوظيف الإمكانيات العسكرية (5) والاقتصادية والدبلوماسية، ويشير الكثير من الباحثين إلى أن العلاقات الدولية تخضع لمجموعة من المؤثرات والمحددات التي تتحكم في قوة حضور الدول وفعالية سلوكاتها في هذا الصدد، وهي عوامل تتنوع بين مقومات داخلية وأخرى خارجية.

تعتمد الدول على مجموعة من الأجهزة والآليات في تنفيذ علاقاتها وسياساتها مع مختلف الفاعلين الدوليين، فهناك الرئيس بوصفه الممثّل الرسمي والأعلى للدولة، وهناك وزير الخارجية باعتباره موظفا رسميا مكلفا بإدارة العلاقات الدولية لبلاده، تبعا لما يسمح به الدستور في هذا الشأن، وهناك الأجهزة الدبلوماسية والقنصلية للدولة المنتشرة في مختلف مناطق العالم.

إن المجال الدّبلوماسي هو شأن سيادي ظلّت تمارسه الدول عادة عبر الآليات الرسمية (رؤساء الدول، ورؤساء الحكومات، ووزراء الخارجية، والبعثات الدبلوماسية..)، غير أن تطوّر وتشابك العلاقات الدولية وتعدد الفاعلين، وتعقّد المصالح والقضايا والأزمات الدولية وتنوّع القنوات المؤثرة في ملامحها وتوجهاتها، وضع السياسة الخارجية للدول أمام محكّ حقيقي فرض عقلنة أكبر وانفتاحا أوسع، بالشكل الذي يضمن نجاعتها ودمقرطتها وتحقيقها للأهداف والمصالح المتوخاة.. وهو ما أتاح المجال لبروز الدبلوماسية الموازية التي تقودها مختلف الفعاليات من أحزاب سياسية ومجتمع مدني ومراكز بحثية وجامعات وإعلام وجاليات وجماعات محلية (6)..

إن المواقف والسلوكات الخارجية للدول، تظلّ بلا معنى، بل مجرّد شعارات لا قيمة لها من المنظور الاستراتيجي في غياب مقوّمات مختلفة تدعمها، وأضحت السياسة الخارجية في عالم اليوم فنّا وعلما، تفرض استيعاب ومواكبة التحولات الكبرى التي شهدها العالم، ولذلك فهي تحمل على كاهلها مسؤوليات كبيرة، تتّصل بتدبير الأزمات المختلفة، وجلب الاستثمارات وتعزيز المصالح

(4) عطا محمد صالح زهرة، في النظرية الدبلوماسية، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، الطبعة الأولى، 1993، ص. 20.

(5) غالبا ما يكون توظيف القوة العسكرية في العلاقات الدولية بصورة غير مباشرة أو على سبيل الدفاع المشروع عن النفس أو في إطار تطبيق نظام الأمن الجماعي، بالنظر إلى تأكيد ميثاق الأمم المتحدة على تحريم اللجوء إلى القوة أو مجرد التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية.

(6) إدريس لكريني، «السياسة الخارجية في عالم متغيّر»، صحيفة الخليج الإماراتية، بتاريخ 15 يونيو 2018.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

العليا للدولة في جوانبها المتجدّدة والمتطوّرة، بالإضافة إلى المساهمة في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

لا شك أن المتغيرات الدولية والإقليمية وما ترتب عنها من تطور لمفهوم السلم والأمن الدوليين، وانتعاش دور مجلس الأمن بعد عقود من الشلل، إضافة إلى تطورات القضية الفلسطينية، وأحداث 11 سبتمبر، وتزايد الاهتمام بالمخاطر العابرة للحدود كتلوث البيئة والإرهاب والهجرة السّرية.. كلها عوامل أثّرت على ملامح السياسة الخارجية للدول، وفرضت تحديات، وطرحت أولويات جديدة أمام السياسة الخارجية للمغرب أيضا.

تتأرجح المواقف المرتبطة بصناعة القرار الخارجي بالمغرب بين موقفين أساسيين، أولهما تقليدي، يركز على الفرضية التي تعتبر أن السياسة الخارجية للمغرب تظلّ مجالا محفوظا للملك، انطلاقا من الأساس الدستوري الذي يمنحه مكانة متميزة في هذا السياق (رئاسة المجلس الوزاري، إعلان الحصار وإشهار الحرب، تعيين واستقبال السفراء (7)..)، وهي الإمكانيات التي تجعل منه ليس مجرد فاعل، بل في نفس الوقت محدّدا لهذه السياسة (8)، حيث تحدّد الخطب والرسائل الملكية التوجهات الكبرى لهذه السياسة، كما تدقّق أهدافها.

وثانيهما حديث، يعتمد رؤية واقعية وسياسية منفتحة، ويرى بأن هناك شركاء آخرين يساهمون إلى جانب المؤسسة الملكية في نسج هذه السياسة، كما هو الأمر بالنسبة لرئيس الحكومة ووزير الخارجية – وبخاصة بعد صدور مرسوم 20 يناير 1995 – وباقي الوزراء ومؤسسة البرلمان بغرفتيها عبر آلية الدبلوماسية البرلمانية..

وعموما، يمكن القول إن الحضور الوازن للمؤسسة الملكية على مستوى تحديد معالم السياسة الخارجية، لا ينفي وجود إمكانيات وهامش دستوري متاحة لمختلف الفاعلين في هذا الصدد.. فقد تعزّزت أدوار رئيس الحكومة على مستوى قيادة العمل الحكومي، مقارنة مع الوزير الأول في الدستور السابق، الذي ظلت مهامه مقتصرة على تنسيق هذا العمل.. فيما توسّعت صلاحيات

(7) تشير الفقرة الأولى من الفصل 55 من الدستور إلى أنه: «يعتمد الملك السفراء لدى الدول الأجنبية والمنظمات الدولية، ولديه يُعتمد السفراء، وممثلو المنظمات الدولية».

(8) الحسان بوقنطار، السياسة الخارجية المغربية، الفاعلون والتفاعلات، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة 2002، ص. 17.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

البرلمان بغرفتيه على هذا المستوى (9)، وهو ما تؤكده الفقرة الثانية من الفصل 55 من الدستور، كما دعّم الفصل 12 مهامّ المجتمع المدني على مستوى الرافع والتأثير في السياسات العمومية، في إطار مبدأ الديمقراطية التشاركية الذي نصّ عليه الدستور أيضا.

حاول المغرب تكييف سياساته الخارجية مع المتغيرات والتحوّلات التي فرضها المحيطان الدولي والإقليمي، مع استحضار ثوابت ومحددات هذه السياسة، وهكذا أضحت هذه السياسة اليوم، تقوم على المبادرة، كما أضحت أكثر وضوحا، فيما أصبحت التحركات التي تتم في هذا الصدد تراهن على الكيف أكثر منها على الكمّ، أخذا بعين الاعتبار لمنطق الربح والخسارة عند اتخاذ سلوكيات وقرارات في هذا الشأن.

كما أن البعد البراغماتي والاقتصادي أصبح حاضرا وبقوة ضمن مخرجات هذه السياسة، وهو ما يؤكده الانفتاح على عدد من القوى الدولية الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا..، دون التفريط في الشركاء التقليديين في الاتحاد الأوربي، وبخاصة فرنسا وإسبانيا.. فيما أولت هذه السياسة أهمية قصوى للتعاون في إطار جنوب-جنوب، من خلال فتح علاقات أكثر عمقا ودينامية مع عدد من البلدان في كل إفريقيا، وما رافق ذلك من تطور في أعقاب الانضمام للاتحاد الإفريقي، أو في أمريكا اللاتينية وفي آسيا.

على مستوى قضية الصحراء المغربية، ظلّ الملف يحظى بأولوية محورية وأساسية في السياسة الخارجية للمغرب، نظرا لموقعها المتميز على رأس قائمة القضايا التي تندرج ضمن المصالح العليا والحيوية للبلاد، وهو ما جعلها تؤثر بشكل ملحوظ في ملامح هذه السياسة، وتتحكم بصورة كبيرة في مسارها.

استطاعت الدبلوماسية المغربية ومن خلال هذه الدينامية، أن تواجه وتدبّر بقدر كبير من النجاعة والصرامة عددا من الإشكالات والتحديات التي واجهت الملف خلال السنوات الأخيرة.

---

(9) على مستوى المصادقة على المعاهدات الدولية، وعلى خلاف الدستور السابق الذي قيّد توقيع الملك فقط على المعاهدات التي تترتب عنها تكاليف تلزم مالية الدولة، فإن الدستور الحالي وسّع من هامش هذه القيود لتشمل كذلك معاهدات السلم أو الاتحاد، أو التي تهم رسم الحدود، ومعاهدات التجارة، أو تلك التي يستلزم تطبيقها اتخاذ تدابير تشريعية، أو تلك التي تمس بحقوق وحريات المواطنين، العامة والخاصة.. حيث لا يمكن للملك توقيعها إلا بعد الموافقة عليها بقانون. انظر في ذلك، الحسان بوقنطار، دستور 2011 والقانون الدولي، جريدة هسبريس الإلكترونية، بتاريخ 5 دجنبر 2014، على الرابط: http://www.hespress.com/writers/248288.html

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ففي أعقاب الدعوات التي رفعتها البوليساريو بصدد توسيع صلاحيات «المينورسو» لتطال مراقبة أوضاع حقوق الإنسان في المنطقة، وتحمس بعض الجهات لهذا الخيار الذي يندرج ضمن ما يعرف بـ «التدخل الإنساني»، كان موقف المغرب صارما في هذا الصدد، حيث رفض أي تجاوز لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وهو رفض يعكس الوعي بأن تدويل المجال الحقوقي طالما شكل مدخلا لتجاوز سيادة الدول، عبر التدخل بذريعة حماية حقوق الإنسان، وهو ما زخرت به الممارسات الدولية خلال العقدين الأخيرين (قرار مجلس الأمن رقم 688 لسنة 1991 والقاضي بالتدخل في شمال العراق لحماية الأكراد، والقرار رقم 841 لسنة 1993 والمرتبط بتطور الوضع الإنساني في هايتي..)، كما أن الأمر يمكن أن يدعم توّجه البوليساريو إلى توظيف هذا الملف بشكل منحرف، واستثمار بعض المشاكل الاجتماعية المرتبطة بالبطالة والفقر لأغراض سياسية.

وقد استطاعت الدبلوماسية المغربية أن توازن بين متطلّبات الدفاع عن الوحدة الترابية عبر رفض ومنع الانحراف بتوظيف ملف حقوق الإنسان من جهة، والمحافظة على العلاقات الإستراتيجية للمغرب مع القوى الدولية الدائمة العضوية في مجلس الأمن من جهة ثانية.

ويعكس رفض المجتمع الدولي للتجاوب مع مطالب البوليساريو وداعميها في هذا الصدد، استيعاب التطورات التي شهدتها منظومة حقوق الإنسان بالمغرب، والتي همت سكان الأقاليم الصحراوية، كما هو الشأن بالنسبة إلى لأقاليم المغربية الأخرى، من حيث تطور التشريعات والمصادقة على عدد من الاتفاقيات الدولية واتخاذ عدة تدابير في هذا الشأن، وتزايد نشاط الجمعيات الحقوقية المحلية والوطنية والسماح لجمعيات انفصالية بالتأسيس، وإحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان والذي واكب بصورة كبيرة مجموعة من الأحداث التي شهدتها المنطقة وأصدر تقارير ومواقف لا تخلو من جرأة بصددها؛ من بينها رفض المجلس لمحاكمة مدنيين أمام محكمة عسكرية (10).

ولعل المفارقة الكبرى في هذا الشأن؛ هي أن جبهة البوليساريو الساعية لهذا التدخل، تمارس الصمت والتعتيم في مقابل الانتقادات الدولية المتزايدة، إزاء المآسي الإنسانية والاجتماعية الحقيقية التي يتعرّض لها الساكنة في مخيمات تندوف، ولم توافق على إحصاء سكانها رغم المطالب المتتالية للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين في هذا الخصوص، وهو رفض يعكس الرغبة في

(10) إدريس لكريني، «لماذا فشل خيار التدخل الإنساني في الصحراء»، جريدة هسبريس الإلكترونية، بتاريخ 31 مارس 2016، على الرابط:
https://www.hespress.com/writers/300810.html?fbclid=IwAR01SKq_d--cU1N8Z39nDv2QBol49PPYFtSPWq7NFfdJtR4-6yEgn_a0_1M

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

نقي المساعدات الإنسانية، التي أكدت العديد من التقارير الدولية على الاختلالات التي تشوب تدبيرها (11).

كما سمحت هذه التحركات الدبلوماسية أيضا بالردّ على أطروحات استغلال الثروات الطبيعية، وأفشلت جهود البوليساريو في توظيف أسلوب «الإدارة بالأزمة» أو افتعالها، للعودة إلى الواجهة، عبر خرق اتّفاقات وقف إطلاق النار. كما سمحت أيضا بتعزيز التواجد والعلاقات مع عدد من القوى التي كانت محسوبة على البوليساريو، بإفريقيا وأمريكا اللاتينية.. ما أتاح دفع الكثير من الدول إلى نزع اعترافها بـ «الجمهورية» الوهمية.

وبفعل هذه التحركات المكثفة، لم تتوقف قرارات المجلس في السنوات الأخيرة، عن التأكيد على دور الجزائر في النزاع، مع دعوتها المباشرة وغير المباشرة إلى المساهمة في توفير المناخ الإيجابي لتسوية هذا الملف في إطار من حسن النية.

كما أكدت في مجملها (قرارات المجلس) على ضرورة بلورة حلّ سلمي، وواقعي، وتوافقي، ما يفهم منها رفض الحلول السابقة، وبالموازاة مع ذلك، ظل المجلس يؤكد على جدّية ومصداقية المبادرة المغربية للحكم الذاتي، مع الإقرار بالهدوء الذي يعمّ الصحراء المغربية، وهو ما يحيل إلى الاقتناع بما أصبحت تعرفه المنطقة من استقرار وما تشهده من مشاريع تنموية واعدة.. واعتبر المجلس أن إرساء حلّ للنزاع، هو بوابة لاستقرار المنطقة وأمنها ونموها، حيث دعا غير ما مرة إلى إظهار المزيد من الإرادة السياسية، والتأكيد على أهمية الثّقة لإنجاح العملية السياسية، إضافة إلى المطالبة باحترام وقف إطلاق النار، والتوقف عن الانتهاكات الاتفاقات المبرمة في هذا الصدد، وفي ذلك إشارة لما تقوم به البوليساريو كل حين للعودة إلى واجهة الأحداث، بالموازاة مع الاقتناع الذي عبّرت عنه مجموعة من الدول بمصداقية الجهود المغربية.

ثالثا: الأقاليم الجنوبية ورهانات التنمية والدّيمقراطية المحليتين

يحيل مصطلح التنمية إلى مجمل التحولات التي تطال المجتمع في مختلف المجالات الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والمعرفية، والتّقنية، بالصورة التي توفّر الشروط اللازمة لحياة أفضل،

(11) إدريس لكريني، «لماذا فشل خيار التدخل «الإنساني» في الصحراء؟» جريدة هسبريس الإلكترونية، بتاريخ 31 مارس 2016، على الرابط:
https://www.hespress.com/writers/300810.html?fbclid=IwAR0jeQPKeK1NTOdrvcXikWflHUDXc7OM7cgXeGd5_-j-3Ci1w7ZBO48nlCA

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وبما يحقّق التّطور والرّفاه للأفراد، من خلال استثمار وتجنيد الإمكانات المتاحة بشكل جيد، تلبية للحاجات المطروحة في الحاضر والمستقبل (12).

أضحى كسب رهان التّنمية أكثر ضرورة وإلحاحا في ظلّ المخاطر المتنامية الدولاتية (مصدرها الدول) منها وغير الدولاتية التي تهدّد السلام العالمي بشكل عام..، ولذلك لم تعد معارك اليوم متوقفة على مواجهة المخاطر العسكرية فقط، بل مفتوحة أيضا ضد الفقر والجهل والتطرف والإرهاب، والاستثمار في كل ما يعود بالنفع على الإنسان ومحيطه.

لا تخفى أهمية التنمية في تدبير الكثير من الإشكالات والأزمات، فهي البوابة التي تتقوّى معها قيم المواطنة، وتتعزّز كرامة الإنسان. وقد استأثر موضوع التنمية في الأقاليم الجنوبية باهتمام كبير ضمن الخطب الملكية.

إن رهانات التنمية تسائل الجميع، من سلطات وفاعلين سياسيين ومدنيين وأفراد، وجدير بالذكر أن الأقاليم الصحراوية، شهدت مشاريع تنموية مختلفة، كلّفت إمكانيات مهمة في مجال البنيات التحتية والتنمية الإنسانية.

وقد أسهم انخراط الساكنة في تدبير شؤونهم المحلية في إطار الخيار الجهوي الذي يدعم سياسة القرب، هذه الجهود، وتشير الكثير من التقارير والمؤشرات الميدانية أن أولويات تعطى لهذه الأقاليم ضمن المشاريع التنموية التي تعكسها السياسات العمومية والاستثمارات الموجهة لها، كما تفيد أيضا باستثمار ثروات هذه الأقاليم في خدمة الساكنة، وهذا يتطابق مع مقتضيات القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالنزاع.

إن الاستثمارات الموجهة لهذه الأقاليم، هي في غالبيتها استثمارات عمومية بنسبة تتجاوز.....، أما الاستراتيجية فكلها عمومية. ويبدو أن تعزيز الخيار الجهوي الذي أكّده دستور 2011، سيسهم حتما في دعم الديمقراطية المحلية وتعزيز جهود التنمية في هذه الأقاليم.

وانطلاقا من هذه المعطيات، يمكن القول إن ترديد مقولة عدم جواز استغلال الثروات الطبيعية بالمنطقة هو مغالطة كبيرة، تنم عن جهل بالواقع الذي تشكّل وترسّخ في المنطقة على امتداد أكثر من أربعة عقود من المشاريع والجهود التنموية، وهو ما لم ينطل على شركاء المغرب، رغم الحملات الواسعة التي أطلقتها البوليساريو وبعض داعميها في هذا الصدد...

(12) لمزيد من التفاصيل حول مفهوم التنمية، يراجع، جمال حلاوة وعلي صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق، الطبعة الأولى، 2009، عمان.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وبرز النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية ضمن مجموعة من المبادرات التي شهدها المغرب، فقد جاء في أعقاب انتهاء هيئة الإنصاف والمصالحة من أشغالها وتقديمها لتقرير هام للعاهل المغربي عام 2005، وطرح المبادرة الوطنية للتنمية البشرية خلال نفس الفترة، وطرح مشروع الحكم الذاتي في الصحراء عام 2006، وفتح نقاشات عمومية لإصلاح النظام الجهوي منذ 2010، وإصدار دستور 2011 الذي تضمن عددا من المستجدات الداعمة للخيار الجهوي وللتنمية الشاملة.

يقوم النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية في جزء أساسي منه على المقاربة التشاركية كأسلوب حديث واستراتيجي كفيل بتحقيق التنمية المستدامة، انسجاما مع مقتضيات الدستور، في ارتباط ذلك بمرتكزات الحكامة الجيدة. فهو يعني عددا من المجالات والقطاعات الحيوية، بصورة تعكس استيعابا لمفهوم التنمية في بعدها الشمولي والاستراتيجي.

يسعى النموذج إلى المساهمة في استثمار الأقاليم الجنوبية بلعب دور طلائعي كبوابة نحو العمق الإفريقي، وهو ينسجم إلى حدّ بعيد ومضامين الدستور، على مستوى تعزيز الخيار الجهوي، وإعطاء التنمية طابعا من الشمولية، واستحضار الطابع الحقوقي لهذه التنمية.

ويقوم النموذج في جزء كبير منه أيضا على مبدأ الديمقراطية التشاركية المحلية، من حيث التأكيد على الحوار والتشاور وفتح النقاشات العمومية بصدد عدد من القضايا والملفات، وعلى استحضار الخصوصية الثقافية للساكنة، وهذا أمر طبيعي، إذا اعتبرنا أن من ضمن أهم رهانات الخيار الجهوي هو المساهمة في تدبير التنوع المجتمعي بصورة بنّاءة، إلى جانب تعزيز الديمقراطية المحلية والسعي لخلق الثروة..

يهدف النموذج إلى بلورة مبادرة استراتيجية تقوم على التشارك والإدماج والحكامة، وخلق أجواء من الثّقة عبر إشراك الساكنة وتحسين ظروف عيشها، والسّعي لفكّ العزلة عن الأقاليم الجنوبية للمغرب، وكسب الرّهانات الكبرى للجهوية المتقدّمة ومتطلباتها، في إطار من احترام خصوصية هذه الأقاليم بتراثها الثقافي المتنوع (13).

وعموما، يمكن القول إن تعزيز التنمية في الأقاليم الجنوبية، ليس شعارا للاستهلاك، بقدر ما تتجسد مؤشراته ميدانيا، كما أن الخيارِ الجهوي للمغرب ومشروع الحكم الذاتي، إضافة إلى النموذج التنموي لهذه الأقاليم، كلّها تشكل ضمانات أساسية، تجعل من السعي لكسب رهانات التنمية في هذه المناطق خيارا استراتيجيا.

(13) إدريس لكريني، «الإعلام والنموذج التنموي الجديد للصحراء»، صحيفة الخليج الإماراتية، بتاريخ 18 مايو 2018.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

رابعا: قضية الصحراء والانفتاح المغربي على إفريقيا

قامت منظمة الوحدة الإفريقية على مجموعة من الأهداف في ارتباط ذلك بالارتقاء بالقارة الإفريقية، وتعزيز التنمية داخل القارة، ومواجهة مختلف المشاكل والصراعات التي كانت تئن تحتها الكثير من دول القارة، غير تنامي المشكلات وما يتطلّبه الأمر من تدخلات، وما قابل ذلك من ضعف للإمكانيات، كلّها عوامل حدّت من أداء هذه المنظمة التي سبق وسقطت في خطأ تاريخي أساء للمغرب ودفعه نحو مغادرة المنظمة؛ بعد القبول بعضوية «كيان البوليساريو» الذي لا تتوافر فيه عناصر الدولة، كما هي متعارف عليها في القانون والعرف الدوليين..

ويجد هذا الانسحاب أساسه في أن القاعدة العامة التي تؤطّر التنظيم الدولي، تحيل إلى أن التأسيس أو الانضمام للمعاهدات المنشئة للمنظمات، واكتساب العضوية الكاملة في هذا الشأن وما يترتب عنها من حقوق وواجبات، لا يعني سوى الدول ذات السيادة، فيما اعتمدت بعد المنظمات الدولية والإقليمية نظام العضوية الناقصة أو الجزئية أو المراقبين والتي تسمح بالمساهمة في أنشطة المنظمة دون التمتع بحقوق الدول الأعضاء وما يتصل بذلك من تصويت أو تولّي المهام والمسؤوليات ضمن أجهزة هذه المنظمات.

يبدو أن المغرب أصبح في السنوات الأخيرة مقتنعا تماما بكلفة المقعد الشّاغر التي استغلّها خصومه في الترويج لمجموعة من المغالطات بصدد قضية الصحراء، وفي صياغة نظام الاتحاد الإفريقي الذي عوّض منظمة الوحدة الإفريقية منذ عام 2001 في غياب المغرب، حيث جاءت الكثير من مقتضياته في غير مصالح المغرب.

ويأتي انضمام المغرب للاتحاد الإفريقي في ظروف مختلفة عن تلك التي رافقت الانسحاب من منظمة الوحدة الإفريقية في منتصف الثمانينيات من القرن المنصرم، ذلك أن عدد الدول ارتفع الآن من 30 إلى أكثر من 50 دولة، كما أن الظرفية الدولية الراهنة سمحت بتجاوز استغلال البعد الإديولوجي والإدارة بالأزمات في العلاقات بين الدول، فيما أضحى المغرب من ضمن الدول الأكثر استثمارا بالقارة، وهو ما يعكسه حجم الاتفاقيات التجارية والاقتصادية المبرمة مع مختلف الدول الإفريقية في العقدين الأخيرين.

كما أن مقتضيات القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي تبرز أن هذا الأخير أضحى أكثر دينامية، من حيث طرح مجموعة من الأولويات ذات الصّلة بتحديات اليوم، وعلى مستوى اتخاذ القرارات التي تجاوزت الإجماع إلى الأغلبية، علاوة على نهج التشاركية في هذا الصدد بخلق مجموعة من

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المؤسسات (مؤتمر الاتحاد، والمجلس التنفيذي، وبرلمان عموم إفريقيا، ومحكمة العدل، واللجنة، ولجنة الممثلين الدائمين، واللجان الفنية المتخصصة، والمجلس الاقتصادي والثقافي، والمؤسسات المالية..) (14).

ويتقاسم المغرب العديد من المقومات المشتركة مع مختلف البلدان الإفريقية، بما يدعم هذه العلاقات ويعطيها بعدا أكثر عمقا واستراتيجية. فهذه العلاقات تمتد لزمن بعيد، وأسهمت ظروف الاحتلال الأجنبي لعدد من دول القارة في كبح تطورها، غير أنها سمحت من جهة أخرى في تعزيز مظاهر التعاون والتنسيق بين الجانبين، قبيل الحصول على الاستقلال وبعده أيضا.. في إطار منظمات إقليمية ودولية.

وتواجه الدول الإفريقية مجتمعة تحديات مشتركة في الوقت الراهن، من قبيل دعم التنمية والحد من تنامي الصراعات والنزاعات الداخلية، والتهديدات المرتبطة بالهجرة والإرهاب والتهريب.. التي تفرض مجابهتها في إطار من التنسيق والتعاون.

وفي مقابل التحولات الهامة التي عرفها المغرب في العقدين الأخيرين، وما يتصل بذلك من مراكمة تجربة واعدة في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية، شهدت القارة الإفريقية في السنوات الأخيرة مجموعة من الإصلاحات أسهمت في تحقيق الاستقرار والتداول السلمي على السلطة في عدد من الأقطار، كما أسهمت في رسم صورة مشرقة عن القارة، بعيدا عن الصور النمطية المرتبطة بالحروب والأمراض والمجاعات والانقلابات، وهو ما كان له الفضل في حدوث تطور على مستوى تصاعد نسب النمّو بدول القارة، وتحسن ملحوظ في بيئة الاستثمار وتزايد الاهتمام الدولي بالتعاون مع دول القارة.

شهدت السنوات الأخيرة مجموعة من الزيارات الملكية نحو العديد من الدول الإفريقية، قوبلت بترحاب رسمي وشعبي واسع، وهو ما يعكس الثقة في مستقبل هذه العلاقات وأبعادها البناءة التي تختزن رصيدا من المشترك الثقافي والروحي والتاريخي بين الجانبين، وقد عمّقت هذه الزيارات حجم العلاقات بين الجانبين، خصوصا وأنها تدعم جهود الدبلوماسية الاقتصادية التي بذلت خلال

(14) انظر نص القانون التأسيسي للاتحاد بثلاث لغات: العربية والإنجليزية والفرنسية، على الموقع الإلكتروني، للاتحاد، على الرابط: https://au.int/ar/constitutive-act

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

السنوات الأخيرة والتي سمحت بتعزيز الاستثمارات المالية والمصرفية في حوالي 20 بلدا داخل القارة وارتفاع حجم التبادل التجاري بين المغرب وهذه الدول (15).

سمحت هذه الزيارات بدعم المكتسبات التي تحقّقت على مستوى تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والسياسية والثقافية مع العديد من البلدان الإفريقية، كما أتاحت بلورة تصورات مشتركة في مواجهة التحديات المشتركة في أبعادها المختلفة، وسمحت أيضا بتهيئة الأجواء الكفيلة لانضمام المغرب إلى الاتحاد الإفريقي.

كما أن الزيارات الملكية الأخيرة لعدد من الدول الإفريقية (رواندا، والغابون، وتنزانيا، والسنغال، ومدغشقر، وإثيوبيا)، وما تمخض عنها من اتفاقيات تجارية واقتصادية هامة، تبرز الرغبة الجادّة للمغرب في تطوير هذه العلاقات وإعطائها أبعادا استراتيجية.

وجاءت خطوة طلب الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا «السيدياو» لتعزز هذه التوجهات مع هذا الإطار الإقليمي الفرعي الذي يجعل من التعاون التجاري والاقتصادي بين أعضائه ضمن أهم انشغالاته وأولوياته.

لقي التوجه المغربي للعودة إلى المنظمة ترحيبا واسعا من لدن كثير من الدول الإفريقية، بل إن عددا منها لم يتردّد في مطالبة المنظمة بتجاوز خطئها، وذلك بنزع العضوية من البوليساريو.

إن هذه العودة لا تمثّل رهانا مغربيا فقط، رغم أنها ستمكّنه من الدفاع عن تصوُّراته حول ملف قضية الصحراء وتمريره بطريقة مباشرة، وتسمح له بتجاوز المواقف الأحادية التي ظلّ البعض يردّدها داخل جنبات الاتحاد بصدد القضية، فضلا عن السعي لإقناع بعض دول الاتحاد بالتراجع عن الخطأ الذي تورطت فيه المنظمة بقبولها عضوية كيان لا تتوافر فيه مقومات الدولة.. وتطوير علاقاته الاقتصادية مع البلدان الإفريقية في إطار تعاون جنوب-جنوب..، بل إنها رهان إفريقي أيضا، تعكسه الدعوات المتزايدة لعدد من الدول الإفريقية في هذا السياق، اقتناعا منها بالإضافة النوعية التي سيشكلها هذا الانضمام بالنسبة للقارة الإفريقية بشكل عام، وانعكاسها الإيجابي على أداء هذه المنظمة باتجاه التركيز على القضايا الحقيقة للقارة في ارتباط ذلك بالتنمية ومواجهة الصراعات والنزاعات الداخلية، والتهديدات المرتبطة بالهجرة والإرهاب والتهريب (16).

---

(15) لمزيد من التفاصيل، يراجع، العلاقات المغربية-الإفريقية: الرهان والتحديات، (مؤلف جماعي)، تنسيق إدريس لكريني، المطبعة والوراقة الوطنية، المغرب، الطبعة الأولى، 2016.

(16) لمزيد من التفاصيل، يراجع، إدريس لكريني، «المغرب والاتحاد الإفريقي.. أولويات ما بعد الانضمام»، صحيفة الخليج الإماراتية، بتاريخ 3 مارس 2017.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وعموما، يمكن إجمال رهانات الانضمام في السعي إلى ترسيخ نموذج فعال للتعاون جنوب-جنوب على مختلف الواجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية، ودعم تحقيق التعاون والأمن والاستقرار داخل هذه القارة، ومواجهة تداعيات الهجرة السّرية ومختلف المخاطر العابرة للحدود كالإرهاب، في إطار من التنسيق والتعاون، والسعي أيضا إلى تجاوز المنظمة لأخطاء الماضي، والمرافعة المباشرة بشأن قضية الصحراء المغربية، من خلال استثمار المادة 32 من القانون الأساسي للاتحاد مستقبلا، عبر السعي إلى تعديل هذا الأخير على طريق تحصين دول القارة الغنية بتنوّعها من أية انزلاقات تهدّد سيادة ووحدة الدول، عبر قبول عضوية كيانات وهمية، لا تتوافر فيها مقومات الدولة داخل المنظمة.

كما لا تخفى أهمية تعزيز التنسيق والتماسك الإفريقيين والانكباب على القضايا الحقيقة للقارّة في هذا الصدد، والسّعي إلى تجاوز التورط في إثارة الصراعات والاستقطابات والمسّ بسيادة الدول ووحدتها، والعمل على استثمار الموقع الجغرافي الاستراتيجي للمغرب كصلة وصل تعزّز التعاون بين القارتين الإفريقية والأوربية.

إن الانضمام إلى الاتحاد هو بداية، ستتيح للمغرب تعزيز علاقاته الاقتصادية مع دول القارة، كما ستسمح له أيضا بالتموقع داخل أجهزة المنظمة واستثمارها في إعداد النخب الدّبلوماسية الكفيلة بالتأثير في صياغة القرار الإفريقي، بما يسهم في تعزيز هذه العلاقات وتحقيق مختلف الرهانات.

خاتمة

وخلاصة الأمر، أن تحقيق مزيد من المكتسبات على طريق تدبير هذا الملف العادل، يقتضي اعتماد سبل استراتيجية ومتكاملة، تقوم على تجنيد مختلف المقوّمات المتوافرة الكفيلة بتحويل الأزمات المفتعلة إلى فرص سواء على مستوى تطوير أداء السياسة الخارجية الرسمية، وتحرّك الدبلوماسية الموازية بكل قنواتها البرلمانية والعلمية والمحلية والحزبية والإعلامية والاقتصادية بصورة متكاملة ومنسجمة، أو من خلال تعزيز الخيار الجهوي، وترسيخ الممارسة الديمقراطية والاستمرار في تعزيز مشاريع التنمية بهذه الأقاليم.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner